الدفاع والإدارة المدنية. والنتيجة: عدم استعداد المحاضرين للتسوية». (يوسف تسوريئيل، معاريف، ٢/١٢/١٩٨٢).

أما يوسف ندفا، فقد علّق على الضجة العالمية التي أثارتها قضية المحاضرين، والازعاج الذي سببته لاسرائيل، متهماً حكومة المعراخ بكل هذا، لانها هي التي أرادت اظهار وجهها الليبرالي، وقيامها بما لم تقم به سلطات الاحتلال الأردني خلال التسع عشرة سنة التي سبقت العام ١٩٦٧، من خلال تجاهلها نفسية الإنسان العربي، وعدم قدرته، حسب زعمه، على التعاطي مع الديمقراطية بشكل صحيح. وقال: «لقد أرادوا بهذا أن يجلبوا لانفسهم البركة، فحصلوا على الشتائم، لأن سكان هذه المناطق غير مؤهلين للتعاطي مع مؤسسات التعليم العالي. وتحولت هذه المؤسسات الى بؤر للتحريض والعصيان. وكما هو معلوم فان قدرة المثقفين على تسميم الأفكار، تفوق عشرة أضعاف قدرة عامة الشعب».

واختتم ندفا تعليقه قائلاً لقد أدخلنا حصان طراودة الى أسوارنا في حالة ضعف، ومن الصعب اخراجه الآن. والحل الوحيد الذي بقي أمام الحكومة هو قرار باغلاق الجامعات دفعة واحدة والى الأبد، وعدم الخوف من الضجة التي ستثار في الغرب، لأن من الأفضل لنا مواجهة هذه الضجة اليوم على مواجهتها طوال أيام السنة». (معاريف، ٦/١٢/١٩٨٢).

أما يهوشع سوبول فقد علق على ظاهرة الانزلاق المستمر نحو الدكتاتورية في اسرائيل، قائلاً: «ان مظاهر التنكيل ضد حرية الفرد، وحرية التعبير عن الرأي، آخذة في الازدياد في جميع مجالات الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك داخل اسرائيل أيضاً. ان ارغام المحاضرين الأجانب العاملين في جامعات الضفة الغربية، والتهديد بطردهم في حال عدم توقيعهم على وثيقة كرمون، قد يؤديان الى اغلاق هذه الجامعات. كذلك فان فرض الاقامات الجبرية على محرري الصحف في المناطق المحتلة، وتشديد الرقابة على المواد الصحفية الجاهزة للنشر، مع اتلاف واحتجاز العديد منها كل يوم، حتى تلك المترجمة عن الصحف العبرية... كل هذه الأمور ليست سوى دلائل قاطعة على زوال الحرية والديمقراطية، والانزلاق باتجاه الدكتاتورية والكولونيالية الاسرائيلية. وهذا الوضع يزداد تدهوراً وسوءاً اليوم، بعد أن أصبح هذا الاتجاه نهجاً سياسياً لحكومة الليكود» (عل همشمار، ٣/١٢/١٩٨٢).

صلاح عبد الله